مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية
المجلد (١٥) العدد (١) كانون الثاني (٢٠٠٨)

التحليل الجغرافي للصناعات الإنشائية في محافظة نينوى

د. ياسين حميد بدع المحمدي
مدرس جغرافية الصناعة
جامعة الأنبار – كلية الآداب
قسم الجغرافية

مستخلص البحث

تتحدد أهمية الصناعة، من خلال دورها الكبير في تحقيق التنمية المكانية ضمن الأقاليم المتخلفة (***under developed***) وذلك من خلال مساهمة الأنشطة الصناعية (***industrial activities***) في تحقيق الاستغلال الأمثل للمؤهلات التنموية المتاحة وتحقيق زيادة في دخل الأقليم، فضلاً عن حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الاقاليم المتخلفة باعتبار التصنيع (***industrialization***) العنصر الحاسم في حل هذه المشاكل.

لذلك، ومن هذا المنطلق، فإن أهمية موضوع الدراسة (التحليل الجغرافي للصناعات الإنشائية في محافظة نينوى) تتحدد من خلال الأهمية النسبية التي يتمتع بها قطاع الصناعات الانشائية ضمن الهيكل الصناعي لمحافظة نينوى مقارنة بالفروع الصناعية الأخرى، إضافة إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا القطاع في مجال تحقيق التنمية المكانية، لذلك، فقد تركز هدف البحث في تحديد الأهمية الاقتصادية التي تتمتع بها الصناعات الإنشائية ضمن الهيكل الصناعي للمحافظة باعتماد مجموعة من المؤشرات الصناعية والأساليب الكمية التي تخدم هدف البحث، وتسهم في تحديد الأهمية المستقبلية لهذا القطاع الصناعي، إذ أثبتت جميع المؤشرات والأساليب الكمية التي تم اعتمادها، إن للصناعات الإنشائية أهمية اقتصادية كبيرة تفوق أهمية الأنشطة الأخرى ضمن الهيكل الصناعي للمحافظة مما يتطلب ذلك – وفي ضوء صياغة التوجهات

المستقبلية – ضرورة تطوير هذا القطاع باتجاه الإسهام في تعزيز فرص تحقيق التنمية المكانية ضمن المناطق المتخلفة من المحافظة.

المقدمة

يشكل توطن النشاط الصناعي **(Industrial Activity Localization)** في الإقليم الجغرافي **(Geographical Region)** أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المكانية **(Spatial development)** وأحداث تغيرات تنموية ايجابية في الهيكل المكاني **(Spatial Structure)** للإقليم، ولاسيما، إذا كان هنالك تنوع في فروع الإنتاج الصناعي، إذ سيُسهم هذا التنوع في تحقيق الاستغلال الأمثل للمؤهلات التنموية المتاحة وامتصاص الفائض من القوى العاملة، ومن ثم تحقيق زيادة في الدخل المتحقق للإقليم، فضلاً عن ذلك، فأن تنوع فروع الإنتاج الصناعي في الإقليم، سيؤدي أيضًا إلى وجود تباين في الأهمية الاقتصادية التي يتمتع بها كل نشاط صناعي، وذلك حسب نوع تلك الأنشطة وطبيعتها، فقد يكون لنشاط صناعي معين أهمية اقتصادية تفوق أهمية الأنشطة الأخرى في الهيكل الصناعي للإقليم، وهذا التباين في الأهمية الاقتصادية، سيؤدي أيضا إلى تباين دور وأهمية كل نشاط صناعي في مجال تطوير الإقليم.

تُعد محافظة نينوى من الأقاليم التي تتسم بالتنوع الكبير في فروع الإنتاج الصناعي التي تتباين فيما بينها من حيث أهميتها الاقتصادية في الهيكل الصناعي للمحافظة، لذلك، ومن هذا المنطلق، فإن أهمية دراسة موضوع البحث (التحليل الجغرافي للصناعات الإنشائية في محافظة نينوى) تأتي من خلال الأهمية النسبية التي يتمتع بها هذا القطاع مقارنة بالفروع الصناعية الأخرى في الهيكل الصناعي لمحافظة نينوى والقطر، فقد احتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية لعام ٢٠٠١، والمرتبة الثانية لعام ٢٠٠٥، وهذا يعني، أن لهذا النشاط الصناعي، وزن وتأثير اقتصادي كبير في الهيكل الصناعي للمحافظة، ويمكن أن يلعب دور كبير في توفير متطلبات السوق المحلي للمحافظة والقطر وتحقيق التنمية المكانية في المناطق المتخلفة من المحافظة، وفي ضوء ذلك يمكن أن تتحدد مشكلة البحث (***Research question***) بمجموعة تساؤلات تتعلق بمعرفة ما هو واقع

التطور الذي حققته الصناعات الإنشائية في المحافظة خلال المدة ١٩٨٠-٢٠٠٥، وهل أن توزيعها المكاني يتلائم مع التوزيع الجغرافي للمؤهلات التنموية المتاحة ومن ثم تحقيق التنمية المكانية.

أما فرضية البحث (***Research Hypothesis***) فقد تحددت بحقيقة مفادها أن الصناعات الإنشائية تُعد من الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بأهمية كبيرة في الهيكل الصناعي للمحافظة وتعزيز فرص تحقيق التنمية المكانية، إلا ان واقع توطن هذه الصناعة وتطورها خلال المدة ١٩٨٠-٢٠٠٥، لا يتلائم مع ما متاح من حيث حجم المؤهلات التنموية المتاحة ونوعها في مناطق واسعة من المحافظة، ما زالت متخلفة صناعياً، مما يتطلب ذلك ضرورة صياغة توجهات مستقبلية تُسهم في تطوير هذه الأنشطة الصناعية وتوزيعها بشكل يتلائم مع نمط التوزيع المكاني للمؤهلات التنموية المتاحة، وبما يُسهم ذلك في تعزيز فرص تحقيق التنمية الصناعية المتوازنة نسبياً في مناطق المحافظة المختلفة.

وبناءاً على ذلك، فقد تحدد هدف البحث (***Research objective***) بما يأتي:

١- تحديد الأهمية الاقتصادية التي تتمتع بها الصناعات الإنشائية في الهيكل الصناعي لمحافظة نينوى، من خلال اعتماد مؤشرات وأساليب كمية بدلاً من الاعتماد على التحليل الجغرافي النظري، لغرض إعطاء درجة عالية من الدقة في التحليل وبما يخدم هدف البحث وتحديد التوجهات المستقبلية لأهمية هذه الصناعة ومدى إسهامها في تحقيق التنمية المكانية.

٢- إن تنوع الأنشطة الصناعية التابعة لقطاع الصناعات الإنشائية في المحافظة يتطلب ضرورة الكشف عن طبيعة هذه الأنشطة ومستوى التطور الذي حققته خلال المدة ١٩٨٠-٢٠٠٥، فضلاً عن ذلك معرفة توزيعها المكاني ومدى ملائمة ذلك مع المؤهلات التنموية المتاحة في مناطق المحافظة المختلفة.

٣- دراسة واقع توطن المنشآت الصناعية الكبيرة وتحليلها في قطاع الصناعات الإنشائية في المحافظة، فضلاً عن ذلك تشخيص المشاكل التي تواجه هذه الأنشطة

الصناعية خلال المدة ١٩٨٠-٢٠٠٥، ووضع الحلول المناسبة من خلال صياغة التوجهات المستقبلية التي تخدم هدف البحث.

ومن أجل تحقيق هدف البحث، فقد ركزت منهجية البحث ***(Research Methodology)*** على ما يأتي:

١. دراسة المعلومات المتوفرة عن موضوع الدراسة وتحليلها، بهدف بناء خلفية نظرية تخدم هدف البحث في الجانب النظري والتطبيقي.
٢. اعتماد أسلوب التحليل الكمي في تحليل البيانات التي تم اعتمادها وتقويمها، من خلال استعمال معايير وأساليب إحصائية تخدم هدف البحث وتعطي درجة عالية من الدقة في نتائج التحليل وصياغة التوجهات المستقبلية.

وفيما يتعلق بحدود البحث (***Research Boundaries***) فإنها تتحدد بما يأتي:

١. البُعد المكاني للدراسة: والذي يشمل دراسة واقع الصناعات الإنشائية في محافظة نينوى.
٢. البُعد الزماني للدراسة: ويتحدد بالمدة ١٩٨٠-٢٠٠٥. إذ تتضمن هذه المدة الزمنية الكثير من الأحداث السياسية والاقتصادية والعسكرية والتي كان لها تأثير مباشر ايجابي نوعاً ما وسلبي بشكل كبير على واقع القطاع الصناعي عموماً والصناعات الإنشائية على وجه الخصوص.

وانسجاماً مع متطلبات هدف البحث ومنهجيته، فقد تحدد هيكل البحث (***Research Structure***) بالمباحث الآتية:

المبحث الأول:- تحليل واقع التوطن واتجاهاته لقطاع الصناعات الإنشائية في محافظة نينوى والقطر للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٥.

المبحث الثاني:- الواقع الجغرافي لتطور اتجاهات التوطن للصناعات الإنشائية حسب الأنشطة الصناعية في محافظة نينوى للمدة ١٩٨٠-١٩٩٨.

المبحث الثالث:- الواقع الجغرافي لتطور اتجاهات التوطن للصناعات الإنشائية حسب الأنشطة الصناعية في أقضية محافظة نينوى لعام ١٩٩٨.

المبحث الرابع:- تحليل الأهمية الاقتصادية للصناعات الإنشائية في محافظة نينوى باستعمال (معامل الكم الصناعي) للمدة ٢٠٠١ -٢٠٠٥.
المبحث الخامس:- الاستنتاجات والتوجهات المستقبلية.

المبحث الأول

تحليل واقع التوطن واتجاهاته لقطاع الصناعات الإنشائية في محافظة نينوى والقطر للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٥

يتضمن هذا المبحث عرض الخصائص الجغرافية والاقتصادية وتحليلها لمستوى توطن وتطور الهيكل القطاعي للصناعات الإنشائية في محافظة نينوى، بهدف معرفة مستوى التطور الذي حققه هذا القطاع والأهمية الاقتصادية التي يتمتع بها وفق معيار (عدد المنشآت، عدد العاملين وأجورهم والقيمة المضافة) على مستوى إجمالي قطاع الصناعات الإنشائية في القطر خلال المدة ١٩٨٠- ٢٠٠١، وكما هو مبين في الجدول رقم (١).

إذ يظهر من خلال تحليل معطيات الجدول ما يأتي:

أولاً:- سجلت جميع قيم معدل النمو السنوي المركب للصناعات الإنشائية في محافظة نينوى تذبذباً واضحاً (ارتفاعاً وانخفاضاً) وبشكل ينسجم مع معدل النمو على مستوى القطر ولاسيما خلال السنوات ١٩٨٥-٢٠٠١، مقارنة بسنة الأساس١٩٨٠، إذ تراوح معدل النمو لعدد المنشآت الصناعية في المحافظة بين (٧,٢) حداً أعلى في سنة ١٩٩٠ إلى (-٥,٦) حداً أدنى في سنة ١٩٨٥، ويُعزى هذا التراجع السلبي الكبير في معدل النمو في سنة ١٩٨٥، بشكل أساسي إلى الآثار السلبية للحرب الدفاعية التي خاضها الشعب العراقي ضد إيران، والتي انعكست سلباً على القطاع الصناعي في القطر عموماً ومحافظة نينوى على وجه الخصوص في مجالات عديدة تتمثل بما يأتي:

١. توقف عدد كبير من الأنشطة الصناعية بسبب نقص قطع الغيار والمواد الأولية اللازمة ولاسيما المستوردة، وصعوبة الحصول عليها لعدم توفر العملات الصعبة،

والذي تزامن مع بروز التوجه خلال هذه المرحلة نحو التركيز وبشكل كبير على التصنيع العسكري لحاجة البلد الماسة إليه خلال هذه المرحلة.

٢. حجم التكاليف الكبيرة لتوفير متطلبات هذه الحرب، فضلاً عن ظهور توجه نحو ضرورة الأهتمام بتنمية المناطق المتخلفة صناعياً خلال هذه المرحلة، فهذه العوامل كلها أدت إلى انخفاض الدعم المالي للقطاع الصناعي عموماً والصناعات الإنشائية على وجه الخصوص في محافظة نينوى، ويظهر ذلك واضحاً من خلال الحقائق الآتية:

أ- انخفاض عدد القروض المالية الممنوحة من المصرف الصناعي العراقي للقطاع الصناعي في المحافظة من(٩٠) في سنة ١٩٨٠ إلى (٣٧) قرض في سنة ١٩٨٥، فضلاً عن انخفاض قيمة تلك القروض وبشكل كبير من (١١٦٩٠٠٠) دينار في سنة ١٩٨٠ لتصل إلى (٤٤٨٠٠٠) دينار في سنة ١٩٨٥[١].

ب- ان حجم التخصيصات الاستثمارية المخصصة للقطاع الصناعي في محافظة نينوى لخطة التنمية (١٩٨١ – ١٩٨٥) بلغت (٢٣٩٠٨٠٠٠) دينار، وهي منخفضة جداً إذ إنها لم تشكل سوى (١,٢%) من إجمالي تخصيصات القطر البالغة (٢٠١٧٦٩٢٠٠٠) دينار[٢]، فضلاً عن ذلك، فإن هذه التخصيصات لم تشمل الصناعات الإنشائية في المحافظة، بسبب تركزها في أنشطة صناعية معينة تتمثل بالصناعات الغذائية، صناعة تصفية النفط والغاز، الصناعات الهندسية والميكانيكية والكهربائية، توليد ونقل الطاقة الكهربائية، إضافة إلى نفقات استثمارية خاصة. لذلك نجد أن إجمالي عدد المنشآت الصناعية الكبيرة قد تراجع وبشكل كبير على مستوى القطر من (١٤٤٨) في سنة ١٩٨٠ إلى (٨١٤) منشأة صناعية في سنة ١٩٨٥، وعلى مستوى محافظة نينوى تراجع العدد من (١٠٠) في سنة ١٩٨٠ إلى (٦١) منشأة صناعية في سنة ١٩٨٥ لإجمالي القطاع الصناعي[٣].

ثانياً:- على الرغم من ان معدل النمو لعدد المنشآت الصناعية في المحافظة كان ايجابياً خلال السنوات ١٩٩٠، ١٩٩٥، ٢٠٠١، لكننا نجد ومن خلال المقارنة مع سنة ١٩٩٠، أن السنوات ١٩٩٥، ٢٠٠١ قد سجلت تراجعاً بمستوى ايجابي بسبب تراجع عدد المنشآت

الصناعية وبشكل واضح من (٤٠) في سنة ١٩٩٠ إلى(٢٥) في سنة ١٩٨٥ ليصل العدد إلى (٢٨) منشأة صناعية في سنة ٢٠٠١، وخلال العام ٢٠٠٥، انخفض عدد منشأت الصناعات الإنشائية في المحافظة ليصل إلى (٢٣) منشأة صناعية وبنسبة (٤٠%) كما بلغ عدد العاملين فيها (٣٧٠٨) وبنسبة (٣٢%) من إجمالي القطاع الصناعي في المحافظة[٤].

ويُعزى هذا التراجع الكبير في عدد المنشآت الصناعية هذه المدة بالدرجة الأساسية، إلى الظروف الاستثنائية التي فرضت على القطر من حصار دولي شامل فرض منذ عام ١٩٩٠، وما تبعه من عدوان ثلاثيني غاشم عام ١٩٩١، واستمرار المقاطعة السياسية والاقتصادية ثم العدوان الأمريكي على العراق واحتلاله منذ نيسان ٢٠٠٣، والذي تسبب في تدمير شامل للبُنى التحتية واستمرار تفاقم وتدهور الأوضاع في كل مجالات الحياة، مع غياب عنصري التخطيط والتنظيم الصناعي منذ عام ١٩٩١ وحتى الوقت الحاضر، إذ أسهمت جميع هذه الظروف وبشكل كبير في توقف العديد من الأنشطة الصناعية بسبب آثار التدمير التي خلفتها الحرب وعدم القدرة على توفير المواد الخام الأولية وقطع الغيار اللازمة محلياً وصعوبة الحصول عليها عن طريق الاستيراد، فضلاً عن ذلك عدم القدرة على إعادة تشغيل معظم الأنشطة الصناعية بكامل طاقاتها الإنتاجية ومن ثم انخفاض عدد العاملين فيها ودخولها في تصنيف الصناعات المتوسطة أو الصغيرة.

ثالثاً:- تشير معطيات الجدول رقم (١) إلى أن معدل النمو لعدد منشآت الصناعات الإنشائية قد سجل تغيراً واضحاً (ارتفاعاً وانخفاظاً) خلال المدة ١٩٨٥- ٢٠٠١؛ اذ ارتفع وبشكل ايجابي من (-٥,٦) لسنة ١٩٨٥ ليصل الى (٧,٢) لسنة ١٩٩٠، ثم اخذ بالتراجع الواضح ليصل الى (١,٥) (١,٦) للسنوات ١٩٩٥، ٢٠٠١؛ اذ ان لهذا التغير في معدل النمو والعوامل المسؤولة عنه أثر كبير في اتجاه معدل النمو للمؤشرات الصناعية الأخرى (عدد العاملين، الأجور والقيمة المضافة) خلال المدة ١٩٨٥-٢٠٠١، إذ سجلت كل المؤشرات الصناعة تراجعاً سلبياً في معدل النمو باستثناء مؤشر عدد العاملين الذي سجل معدل نمو ايجابي بلغ (٣,٦) (٢,٤) للسنوات ١٩٨٥،١٩٩٠، فضلاً

عن مؤشر الأجور الذي سجل معدل نمو ايجابي بلغ (٠,٧) لسنة ١٩٨٥ فقط، بينما لم يسجل مؤشر القيمة المضافة أي نمو ايجابي خلال المدة ١٩٨٥-٢٠٠١ وهذا له تأثير سلبي على مستوى الأهمية والكفاءة الاقتصادية للصناعات الإنشائية في هيكل القطاع الصناعي وإمكانية تحقيق التنمية المكانية في المحافظة.

رابعاً:- وفيما يتعلق بتطور الأهمية النسبية للصناعات الإنشائية في محافظة نينوى مقارنة بالقطر، فقد سجلت تغيراً واضحاً (ارتفاعاً وانخفاضاً) خلال المدة ١٩٨٠-٢٠٠١، كما أنها كانت متباينة بين مؤشر وآخر، إذ يلاحظ أنه وفق مؤشر (عدد المنشآت، عدد العاملين وأجورهم) ان الأهمية النسبية للصناعات الإنشائية قد سجلت ارتفاعاً واضحاً خلال العام ١٩٩٠، بسبب التطور الكبير الذي شهده هذا القطاع في المحافظة مقارنة بالسنوات الأخرى التي سجلت تراجعاً واضحاً في الأهمية النسبية، أما وفق مؤشر القيمة المضافة، فقد سجلت الأهمية النسبية تذبذباً واضحاً (ارتفاعاً وانخفاضاً) في مختلف السنوات إذ تراوحت بين (٢٠%) حداً أعلى في سنة ١٩٩٥ إلى (٨%) حداً أدنى في سنة ١٩٨٥.

المبحث الثاني

الواقع الجغرافي لتطور اتجاهات التوطن للصناعات الإنشائية حسب الأنشطة الصناعية في محافظة نينوى للمدة ١٩٨٠-١٩٩٨

لغرض تحديد نوع وطبيعة الصناعات الإنشائية المتوطنة والأهمية التي يتمتع بها كل نشاط في هيكل القطاع الصناعي في محافظة نينوى، فقد تضمن هذا المبحث عرض وتحليل الأنشطة الصناعية التي يتضمنها فرع الصناعات الإنشائية في المحافظة والتي تشمل حسب تصنيفها الدولي (***I, S, I, C***)[*] ما يأتي:

١. صناعة الاسمنت.
٢. صناعة المنتجات الكونكريتية.
٣. صناعة الكاشي والموزائيك.
٤. صناعة تقطيع الأحجار وصقلها.

٥. صناعة البناء الجاهز.

كما تضمن هذا المبحث تحديد الأهمية الاقتصادية التي تتمتع بها هذه الأنشطة من خلال عرض طبيعة كل نشاط وتحليله، فضلاً عن ذلك تحديد أهمية الصناعات الإنشائية في هيكل القطاع الصناعي في المحافظة باعتماد معيار (معدل الأهمية النسبية) لإجمالي المؤشرات الصناعية (عدد المنشآت، عدد العاملين، الأجور والقيمة المضافة) خلال المدة ١٩٨٠ –١٩٩٨ وكما هو مبين في الجدول رقم (٢):

ومن خلال تحليل نتائج معطيات الجدول رقم (٢) يتضح لنا ما يأتي:

أولاً:– ان أهمية الأنشطة الصناعية تتباين حسب نوع المؤشرات الصناعية المعتمدة، وهذا يرتبط أساساً بالحقائق الآتية:

١. طبيعة تلك الأنشطة من حيث حجم الاستخدام الصناعي من القوى العاملة، والذي يؤثر في كثير من الأحيان على ارتفاع أو انخفاض مستوى الإنتاج الصناعي ومؤشر الأجور.

٢. نوع وطبيعة الإنتاج الصناعي **(out put)** ومدخلات **(In put)** تلك الأنشطة، والذي ينعكس على مؤشر القيمة المضافة المتحققة ومستوى الكفاءة والأهمية الاقتصادية للأنشطة الصناعية **(Industrial Activities)**.

ثانياً:– في ضوء ما تم الإشارة إليه، نجد ان صناعة الاسمنت قد احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية خلال المدة ١٩٨٠– ١٩٩٨، وفق المؤشرات الصناعية المعتمدة، رغم أنها لا تضم سوى ثلاثة معامل لإنتاج الاسمنت، وذلك لكونها أنشطة تابعة للقطاع العام وتمتاز بارتفاع حجم الاستخدام من القوى العاملة والأجور والقيمة المضافة المتحققة، بينما نجد أن هناك تبايناً واضحاً في الأهمية النسبية للأنشطة الصناعية الأخرى.

ولغرض إعطاء تحديد دقيق لأهمية كل نشاط في هيكل الصناعات الإنشائية في المحافظة، فقد تم اعتماد معيار (معدل الأهمية النسبية) لإجمالي المؤشرات الصناعية المعتمدة، وكما مبين في الجدول رقم (٣) والشكل رقم (١).

ولإعطاء صورة واضحة لطبيعة تلك الأنشطة وأهم المؤسسات الصناعية التي تتضمنها، فانه يمكن ان نبين ذلك من خلال ما يأتي:

أولاً: صناعة الاسمنت: احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية وفق معدل الأهمية النسبية (انظر جدول رقم ٣). وتضم هذه الصناعة في المحافظة في الوقت الحاضر ثلاثة معامل لإنتاج الاسمنت تابعة للشركة العامة للسمنت الشمالية، وكما هو مبين في الجدول رقم (٤):

ومما ينبغي الإشارة إليه، إن توطن صناعة الاسمنت وتطورها وارتفاع أهميتها النسبية في هيكل الصناعات الإنشائية مقارنة بالأنشطة الأخرى في المحافظة ولاسيما خلال المدة ما قبل عام ١٩٩١، أنما يُعزى إلى عوامل عديدة من أهمها ما يأتي:-

أولاً:- توفر المواد الخام الأولية لتوطن هذه الصناعة وبكميات اقتصادية كبيرة في المحافظة، مثل ترسبات حجر الجبس، إذ تحتوي المحافظة على (٣٧%) من احتياطي القطر البالغ (١٣٠) مليون طن لعام ١٩٩٢، فضلاً عن توفر أطيان الاسمنت وترسبات حجر الكلس في مناطق متعددة من المحافظة ولاسيما بادوش حمام العليل، سنجار[٦]، إذ كان لهذا العامل دور كبير في إنشاء معمل سمنت بادوش عام ١٩٥٣، ومعمل سمنت حمام العليل عام ١٩٥٦، فقد ركز مجلس الإعمار في هذه المرحلة على ضرورة تركيز الصناعات ولاسيما تلك التي تُسهم في توفير متطلبات برامج الإعمار في المناطق التي تتوفر فيها مواد خام محلية.

ثانياً:- توفر الأسواق الملائمة لتوطن هذه الصناعة، بسبب زيادة الطلب على منتجاتها، إذ أسهمت صناعة الاسمنت في محافظة نينوى في توفير متطلبات السوق المحلي للمحافظة، فضلاً عن بعض محافظات القطر الأخرى، لكن ومنذ عام ١٩٩١، وبسبب الأحداث السياسية والاقتصادية والعسكرية التي شهدها القطر، والمتمثلة بفرض حصار شامل ومن ثم العدوان على القطر فقد تعرضت هذه الصناعة الى التدهور بسبب آثار التدمير التي خلفتها الحرب وتوقف قسم من الوحدات الإنتاجية لعدم القدرة على إعادة تشغيلها بكامل طاقتها الإنتاجية بسبب نقص قطع الغيار والمواد الخام الأولية المستوردة فضلاً عن نقص الخبرات الفنية اللازمة وصعوبة الحصول عليها عن طريق الاستيراد.

أمّا في الوقت الحاضر، فان عدم توفر الدعم الحكومي اللازم لهذه الصناعة على مستوى القطر ومحافظة نينوى على وجه الخصوص، سيلحق بهذا القطاع الحيوي آثار سلبية إضافية على الرغم من أهمية هذه الصناعة ذات الأغراض المتعددة ولاسيما في مجال سد حاجة السوق المحلية الذي أصبح وبشكل كبير يفتقر إلى وجود الإنتاج المحلي لصالح الإنتاج المستورد، فضلاً عن ذلك، أهمية هذه الصناعة في مجال التصدير للخارج، ولاسيما وأنها أنشطة ذات طابع تصديري إذا ما تم تطويرها بهذا الاتجاه.

ثانياً:- صناعة المنتجات الكونكريتية

حققت هذه الصناعة تطوراً كبيراً في معدل الأهمية النسبية لإجمالي المؤشرات الصناعية خلال المدة ١٩٨٠-١٩٩٨، كما هو مبين في الجدول رقم (٣) إذ ارتفعت أهمية هذه الصناعة من المرتبة الأخيرة لعام ١٩٨٠، وبمعدل أهمية بلغ (٢%) إلى المرتبة الثانية وبمعدل أهمية بلغ (١٨%) لعام ١٩٩٨، ويُعزى هذا التطور في معدل الأهمية إلى ارتفاع عدد المؤسسات الصناعية وبشكل كبير خلال المدة ١٩٨٠-١٩٩٨، مما ساهم ذلك في ارتفاع الأهمية النسبية للمؤشرات الصناعية الأخرى، إذ تضم صناعة المنتجات الكونكريتية (١٦) منشأة صناعية وكما هو مبين في الجدول رقم (٥):

ثالثاً:- صناعة الكاشي والموزائيك

تشير معطيات الجدول رقم (٣) إلى تراجع أهمية هذه الصناعة في محافظة نينوى وفق معدل الأهمية النسبية من المرتبة الثابتة لعام ١٩٨٠ وبمعدل أهمية بلغ (٢١%) إلى المرتبة الثالثة لعام ١٩٩٨ وبمعدل أهمية بلغ (٨%) بسبب الانخفاض الكبير في عدد المؤسسات الصناعية والمؤشرات الصناعية الأخرى والذي انعكس سلباً على انخفاض معدل الأهمية لهذه الصناعة والتي تضم ثلاث منشآت صناعية وكما هو مبين في الجدول رقم (٦):

رابعاً:- صناعة تقطيع الأحجار وصقلها

احتلت المرتبة الرابعة من حيث الأهمية، إذ شهدت هذه الصناعة استقراراً نسبياً واضحاً في معدل الأهمية خلال السنوات ١٩٨٠، ١٩٩٨، وبأهمية نسبية بلغت

(٣%)،(٣%) على التوالي (جدول رقم ٣)، وتضم هذه الصناعة في محافظة نينوى المنشآت الصناعية المبينة في الجدول رقم (٧):

خامساً:- صناعة البناء الجاهز

شهدت هذه الصناعة تغيراً واضحاً من حيث الأهمية النسبية، إذ احتلت المرتبة الثالثة بمعدل أهمية بلغ (١٤%) لعام ١٩٨٠، ثم تراجعت وبشكل كبير إلى المرتبة الخامسة بمعدل أهمية بلغ (٢%) لعام ١٩٩٨ (جدول رقم ٣)، ويُعزى هذا التراجع إلى انخفاض جميع قيم المؤشرات الصناعية (عدد العاملين، الأجور والقيمة المضافة) خلال سنة ١٩٩٨ مقارنة بسنة ١٩٨٠، وتضم هذه الصناعة في المحافظة، منشأة صناعية واحدة، تتمثل بشركة البناء الجاهز المحدودة في الموصل، والتي تقع في قضاء الموصل (المركز)/حي العربي/طريق دهوك، وهي تابعة للقطاع الخاص، ومتخصصة في إنتاج المواد الخرسانية وقطع البناء الجاهز[٧] .

ومن خلال العرض السابق، نجد ان صناعة الاسمنت في محافظة نينوى قد احتلت المرتبة الأولى وفق معيار معدل الأهمية النسبية مقارنة بالأنشطة الصناعية الأخرى التي تباينت أهميتها في هيكل الصناعات الإنشائية في المحافظة خلال المدة ١٩٨٠ . ١٩٩٨، لكن ومنذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وحتى الوقت الحاضر، نجد انه على الرغم من ارتفاع الأهمية النسبية لصناعة الاسمنت وفق مؤشر عدد العاملين والقيمة المضافة المتحققة، فقد استحوذت هذه الصناعة لوحدها على نسبة (٩٦%) من إجمالي العاملين في الصناعات الإنشائية والبالغ عددهم (٣٧٠٨) عامل لعام ٢٠٠٥[٨]، لكن هذا المؤشر لا يمكن الاعتماد عليه في تحديد مستوى الكفاءة والأهمية الاقتصادية لصناعة الاسمنت في المحافظة، لأنه ومنذ العدوان الأمريكي الغاشم على العراق واحتلاله، توقفت معظم منشآت القطاع العام في القطر عن الإنتاج كلياً أو جزئياً، ولاسيما صناعة الاسمنت، كما إن ارتفاع عدد العاملين ومن ثم مؤشر الأجور، جاء بسبب زيادة توظيف العاملين في هذا القطاع، وهذا لا يعطي تحديداً دقيقاً لمستوى الأهمية الاقتصادية لتلك الصناعة ولاسيما وان مؤشر القيمة المضافة الذي يعد من أفضل المعايير التي تعتمد في

تحديد الكفاءة الاقتصادية لأي نشاط صناعي، قد سجل تراجعاً واضحاً خلال العام ٢٠٠٥ مقارنة بالسنوات السابقة ولاسيما ما قبل ٢٠٠٣.

فقد تراجع مؤشر القيمة المضافة لأجمالي الصناعات الإنشائية في المحافظة من (٦٥٥٤١٥٩٠٠٠ دينار بالأسعار الجارية) لعام ٢٠٠١ ليصل إلى (١٤١٥٩٧٥٢ دينار بالأسعار الجارية) لعام ٢٠٠٥، وبالنسبة لصناعة الاسمنت، فقد تراجع مؤشر القيمة المضافة أيضاً وبشكل كبير من (٦١٧١٣٤٧٠٤٥ دينار بالأسعار الجارية) لعام ٢٠٠١ ليصل إلى (١٣٢٣٨٠٤٣) دينار بالأسعار الجارية لعام ٢٠٠٥[٩]. وهذه المعطيات تُشير بوضوح إلى النمو السلبي لمؤشر القيمة المضافة لإجمالي الصناعات الإنشائية وصناعة الاسمنت على وجه الخصوص في محافظة نينوى، وهذا يُعزى أساساً إلى الآثار السلبية للعدوان الأمريكي واحتلال العراق، والسعي إلى تطبيق مبدأ الخصخصة لمؤسسات القطاع العام تنفيذاً للشروط المفروضة من البنك الدولي، وهو ما انعكس سلباً على واقع القطاع الصناعي في القطر ومحافظة نينوى على وجه الخصوص، فقد كانت صناعة الاسمنت في القطر والمحافظة تسدُّ حاجة السوق المحلي من دون الحاجة للإنتاج المستورد قبل عام ٢٠٠٣، أما الآن فإن الواقع القائم يشير إلى اعتماد السوق المحلي بشكل كبير على الاسمنت المستورد ومعظم منتجات الصناعات الإنشائية الأخرى، بسبب توقف صناعة الاسمنت عموماً عن الإنتاج كلياً أو جزئياً، مما انعكس ذلك على تراجع القيمة المضافة المتحققة في هذه الصناعة.

المبحث الثالث

الواقع الجغرافي لتطور اتجاهات التوطن للصناعات الإنشائية حسب الأنشطة الصناعية في أقضية محافظة نينوى لعام ١٩٩٨

يهدف هذا المبحث من الدراسة إلى تحليل الاتجاهات الجغرافية لتوطن الصناعات الإنشائية في أقضية محافظة نينوى، بهدف الإسهام في الكشف عن العديد من الحقائق التي ستسُهم بدورها في الإجابة عن تساؤلات عديدة تتمثل بما يأتي:

أولاً:- تحديد صورة التوزيع الجغرافي للصناعات الإنشائية في محافظة نينوى.

ثانياً:- هل أن التوزيع الجغرافي **(Geographical Distributions)** للصناعات الإنشائية يمتاز بالتركز الكبير أو المتوازن نسبياً في أقضية محافظة نينوى.

ثالثاً:- بيان وزن كل نشاط وأهميته في هيكل الصناعات الإنشائية لكل قضاء.

رابعاً:- تحديد نوع وطبيعة الأنشطة الصناعية المتوطنة في كل قضاء، لمعرفة هل هي أنشطة (أساسية) ذات طابع تصديري أم أنشطة (غير أساسية) ذات طابع استهلاكي.

خامساً:- هل أن التوزيع المكاني للصناعات الإنشائية يتلائم مع المؤهلات التنموية المتاحة وتحقيق التنمية الصناعية المتوازنة نسبياً في أقضية المحافظة المختلفة.

وللإجابة عن هذه التساؤلات، فأنه ومن خلال تحليل نتائج معطيات الجدول رقم (٨) يظهر لنا ما يأتي:

أولاً:- استحوذ قضاء الموصل على المرتبة الأولى من حيث الأهمية مقارنة بالأقضية الأخرى من المحافظة إذ تركزت فيه كل فروع الصناعات الإنشائية (أنظر الخارطة رقم١) والتي استحوذت على (٧٦%) من إجمالي عدد مؤسسات الصناعات الإنشائية في المحافظة كما استحوذت على (٩١,٦%) من إجمالي عدد العاملين فضلاً عن (٩٠,٢%) (٩٧,٧%) من إجمالي قيمة أجور العاملين والقيمة المضافة المتحققة للصناعات الإنشائية في المحافظة بينما نجد أن مناطق المحافظة الأخرى تفتقر لوجود مثل هذه الأنشطة الصناعية عدا قضائي الحمدانية وتلكيف ولكن بأهمية نسبية منخفضة جداً مقارنة بقضاء الموصل إذ تركزت صناعة المنتجات الكونكريتية والكاشي والموزائيك في قضاء الحمدانية واستحوذت على (٢٠%) من إجمالي عدد المؤسسات الصناعية ونسبة (٨,١%) من إجمالي عدد العاملين فضلاً عن (٩,٦%) (٢,١%) من إجمالي قيمة أجور العاملين والقيمة المضافة، أما قضاء تلكيف فقد تركزت فيه صناعة المنتجات الكونكريتية فقط واستحوذت على نسبة (٠,٣%) من إجمالي عدد العاملين وبنسبة

(٠,٢%)، (٠,٢%) من إجمالي أجور العاملين والقيمة المضافة المتحققة للصناعات الإنشائية في المحافظة.

ثانياً- تمتاز الصناعات الإنشائية في المحافظة بالتركز المطلق نسبياً في مناطق محدودة من المحافظة تتمثل بقضاء الموصل الذي حقق المرتبة الأولى بمعدل أهمية بلغ (٨٨,٩%) لأجمالي المؤشرات الصناعية، مقابل أنخفاض الأهمية النسبية للاقضية الأخرى التي تركزت فيها بعض فروع الصناعات الإنشائية، إذ احتل قضاء الحمدانية المرتبة الثانية بمعدل أهمية بلغ (١٠%) وقضاء تلكيف بالمرتبة الثالثة بمعدل أهمية بلغ (١,١%) وكما مبين في الشكل رقم (٢):

ويُعزى هذا التركز الكبير للصناعات الإنشائية في قضاء الموصل مقارنة بالاقضية الأخرى من المحافظة إلى الأسباب الآتية:

١. غياب دور التخطيط الصناعي في توزيع الأنشطة الصناعية **(Industrial Activities)** وعدم وجود سياسات تنموية ملائمة تُسهم في معالجة ظاهرة التركز الصناعي وتقليل الهوة الإنمائية **(Development GAP)** بين أقضية المحافظة.
٢. أثر العامل التاريخي المتمثل في ان البدايات الأولى للتوطن الصناعي **(Industrial Localization)** ولاسيما الصناعات الإنشائية، كانت في قضاء الموصل، فضلاً عن ذلك، استمرار توفر الظروف الملائمة لتوطنها.
٣. تفوق عوامل الجذب على عوامل الطرد الصناعي في قضاء الموصل، مقابل تخلفها وضعفها في الأقضية الأخرى، ولاسيما فيما يتعلق بتوفر خدمات البُنى الأرتكازية المناسبة في قضاء الموصل، إضافة إلى توفر المواد الخام الأولية وعوامل التوطن الأخرى كالأسواق والقوى العاملة التي تتطلبها هذه الصناعة، إذ يتركز في القضاء (٥٩%) من إجمالي سكان المحافظة البالغ عددهم (٢٠٤٢٨٥٢) نسمة لعام ١٩٩٧[١٠].

ثالثاً:- تتباين الأهمية النسبية للأنشطة الصناعية على مستوى محافظة نينوى ولكل قضاء، إذ تشير معطيات الجدول رقم (٨)، إلى ان صناعة الاسمنت قد حققت معدل أهمية بلغ (٦٩,٢%) لإجمالي المؤشرات الصناعية في المحافظة، وهذا يعني، ان هذه الصناعة تتمتع بوزن وتأثير كبير في هيكل الصناعات الإنشائية على مستوى محافظة نينوى، مقارنة بالأنشطة الأخرى والتي حققت معدل أهمية منخفض بلغ (٣٠,٨%) فقط.

رابعاً:- ان واقع المؤشرات الصناعية المعتمدة، ونوع الأنشطة الصناعية المتوطنة في أقضية الموصل، الحمدانية وتلكيف، يشير إلى انها أنشطة (غير أساسية) ذات طابع استهلاكي تستعمل لسد حاجة السوق المحلي للمحافظة على وجه الخصوص، ولم يدخل الإنتاج الصناعي لهذه الأنشطة مجال التصدير إلى خارج القطر، على الرغم من إمكانية تحول بعض هذه الأنشطة ولاسيما صناعة الاسمنت إلى أنشطة (أساسية) ذات طابع تصديري، إذا ما تم تطويرها بهذا الاتجاه.

خامساً:- إن التوزيع الجغرافي للصناعات الإنشائية في محافظة نينوى، يشير إلى حالة من التوزيع السلبي غير المتوازن، والذي لا يتلائم مطلقاً مع المؤهلات التنموية المتاحة للتوطن الصناعي وإمكانية تحقيق التنمية الصناعية **(Industrial Development)** المتوازنة نسبياً في مناطق المحافظة المتخلفة والتي تتوفر فيها مؤهلات تنموية عديدة، ولاسيما الخامات والرواسب المعدنية ذات الأهمية للصناعات الإنشائية (انظر الجدول رقم ٩) والتي ما زالت غير مستثمرة صناعياً في مناطق واسعة من المحافظة.

المبحث الرابع

تحليل الأهمية الاقتصادية للصناعات الإنشائية في محافظة نينوى باستعمال (معامل الكم الصناعي) * للمدة ٢٠٠١-٢٠٠٥

اشتمل هذا المبحث على عرض طبيعة فروع النشاط الصناعي التحويلي المتوطنة في محافظة نينوى وتحليلها، وذلك من خلال اعتماد أساليب كمية تهدف إلى تحقيق ما يأتي:

١. تحديد نوع وطبيعة الأنشطة الصناعية المتوطنة في المحافظة.
٢. تحديد الأهمية الاقتصادية النسبية التي يتمتع بها كل فرع صناعي في هيكل النشاط الصناعي التحويلي في المحافظة.
٣. تحديد مستوى تطور الأهمية الاقتصادية للصناعات الإنشائية في هيكل النشاط الصناعي التحويلي في المحافظة.

لذلك، ولتحقيق ما تم الإشارة إليه، تم اعتماد (معامل الكم الصناعي) والذي يعد من المعايير الاقتصادية المهمة، لكونه يعتمد على أكثر من متغير صناعي في قياس حجم الأنشطة الصناعية ومدى أهميتها الاقتصادية بالنسبة لهيكل القطاع الصناعي.

ولتحديد معامل الكم الصناعي لفروع النشاط الصناعي التحويلي في محافظة نينوى خلال السنوات ٢٠٠١،٢٠٠٥، فقد تم اعتماد متغير عدد العاملين لكونه من المؤشرات المادية التي لا تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على قيم المؤشرات الصناعية الأخرى مثل الأجور وقيمة الإنتاج... الخ، كما ان ارتفاع حجم الاستخدام الصناعي من القوى العاملة يعكس أحياناً وبدرجة كبيرة درجة تطور القطاع الصناعي ولاسيما في ظل التقدم التكنولوجي الصناعي (**Industrial Technology Progress**)، وذلك من خلال المساهمة في توفير فرص عمل للفائض من القوى العاملة فضلاً عن زيادة أجور العاملين.

كما تم اعتماد متغير القيمة المضافة في تحديد معامل الكم الصناعي لكونه يُعد من المعايير الاقتصادية المهمة التي تستعمل في معرفة مستوى التطور والنجاح الذي حققه القطاع الصناعي، ومدى إسهامه في زيادة مستوى الدخل وتحقيق التغيرات

الاقتصادية الاجتماعية في الإقليم الجغرافي، لذلك، ومن خلال تحليل نتائج معطيات الجدول رقم (١٠) يظهر لنا ما يأتي:

أولاً: حققت الصناعات الإنشائية المرتبة الأولى من حيث الأهمية، بمعامل كم صناعي بلغ (٢٥١,٤) لعام ٢٠٠١، وهذا يعني ان لهذا النشاط الصناعي أهمية اقتصادية كبيرة في هيكل القطاع الصناعي في المحافظة ولاسيما، وانه استحوذ على المرتبة الأولى من حيث القيمة المضافة المتحققة، والمرتبة الثانية من حيث حجم القوى العاملة.

ولكن في سنة ٢٠٠٥، سجلت الصناعات الإنشائية في المحافظة تراجعاً واضحاً في معامل الكم الصناعي، إذ تراجعت من المرتبة الأولى من حيث الأهمية لعام ٢٠٠١ إلى المرتبة الثانية لعام ٢٠٠٥، ويعزى هذا التراجع أساساً إلى الانخفاض الكبير في حجم الإنتاج الصناعي للصناعات الإنشائية، ولاسيما صناعة الاسمنت التي تشكل القاعدة الرئيسة لهيكل الصناعات الإنشائية في المحافظة، بسبب توقف معظم الأنشطة الصناعية ولاسيما تلك التابعة للقطاع العام عن الإنتاج كلياً أو جزئياً بعد العدوان الأمريكي على العراق واحتلاله، وما نتج عنه من آثار تدمير كبيرة تعرضت له المنشآت الصناعية، فضلاً عن ذلك بروز توجه نحو تطبيق نظام خصخصة شركات القطاع العام كما بينا ذلك مسبقاً، وهذه العوامل مجتمعة، انعكست سلباً على انخفاض عدد المنشآت الصناعية وتراجع القيمة المضافة المتحققة في الصناعات الإنشائية بشكل كبير، مما أدى ذلك إلى تراجع مرتبة الأهمية للصناعات الإنشائية من المرتبة الأولى لعام ٢٠٠١ إلى المرتبة الثانية لعام ٢٠٠٥، مقابل ارتفاع أهمية الصناعات الغذائية من المرتبة الثالثة إلى المرتبة الأولى، مع انخفاض الأهمية الاقتصادية للصناعات النسيجية وبشكل كبير بسبب التغير السلبي للقيمة المضافة المتحققة خلال العام ٢٠٠٥ مقارنة بالعام ٢٠٠١.

ثانياً:- ان الأهمية الاقتصادية للقطاع الصناعي في المحافظة وفق معامل الكم الصناعي، قد تركزت بشكل رئيسي خلال السنوات ٢٠٠١، ٢٠٠٥ في ثلاثة فروع صناعية فقط، تتمثل بالصناعات الإنشائية، الصناعات النسيجية، والصناعات الغذائية، مع تباين مراتب الأهمية لهذه الصناعات بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٥، وهذا يرتبط

أساساً بطبيعة حجم هذه الأنشطة الصناعية التي استحوذت خلال السنوات ٢٠٠١، ٢٠٠٥ على نسبة (٨٣%) (٨٤%) من إجمالي عدد المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع الصناعي في المحافظة، لذلك، فهي الأكثر استقطاباً للقوى العاملة وتحقيق القيمة المضافة، مقارنة بالفروع الصناعية الأخرى التي سجلت انخفاضاً واضحاً في معامل الكم الصناعي، بسبب ضعف حجم هذه الأنشطة، وانخفاض حجم الاستخدام من القوى العاملة والقيمة المضافة المتحققة فيها في السنوات ٢٠٠١، ٢٠٠٥.

المبحث الخامس

الاستنتاجات والتوجهات المستقبلية

من خلال عرض المباحث السابقة ومناقشتها وتحليلها والتي أشتمل عليها موضوع الدراسة، فقد تهيأت قاعدة من المعطيات ذات الطابع النظري والكمي، أتضح من خلالها ان جميع المؤشرات والمعايير الكمية التي تم اعتمادها، تشير إلى ان الصناعات الإنشائية تتمتع بوزن وتأثير اقتصادي كبير في الهيكل الصناعي لمحافظة نينوى مقارنة بالفروع الصناعية الأخرى، ولاسيما وإنها قد حققت المرتبة الأولى لعام ٢٠٠١، والمرتبة الثانية لعام ٢٠٠٥، من حيث القيمة المضافة المتحققة للقطاع الصناعي في المحافظة، وهذا جانب اقتصادي مهم، فضلاً عن ذلك، فان هذه الصناعة تتضمن العديد من الأنشطة الصناعية الكبيرة، ولاسيما مؤسسات القطاع الصناعي العام بعدها الأساس في تحقيق التنمية المكانية.

وعلى الرغم من ذلك، فان نتائج التحليل للمباحث السابقة، قد أفرزت أيضًا العديد من المعطيات والاستنتاجات التي تبرُز أهم نقاط الضعف في مجال واقع توطن الصناعات الإنشائية في المحافظة خلال المدة ١٩٨٠-٢٠٠٥، وهي في الوقت نفسه، تشكل القاعدة التي يمكن من خلالها صياغة التوجهات المستقبلية، إذ يمكن إيجاز هذه المعطيات والاستنتاجات بما يأتي :

أولاً:- إن معدل النمو الذي حققته الصناعات الإنشائية، ولاسيما خلال السنوات ١٩٨٥،١٩٩٥،٢٠٠١، لا يتلائم مطلقاً مع حجم ونوع المؤهلات التنموية المتاحة في

المحافظة، إذ شهدت الصناعة تراجعاً سلبياً واضحاً خلال هذه السنوات ولمعظم المؤشرات الصناعية، وهذا جانب سلبي يشير إلى ضعف القاعدة الصناعية للصناعات الإنشائية في المحافظة، مما يتطلب ذلك صياغة توجهات مستقبلية تُسهم في تطوير هذا النشاط الصناعي.

ثانياً:- ان نمط التوزيع المكاني للصناعات الإنشائية في المحافظة، لا يتلائم مع التوزيع المكاني للمؤهلات التنموية المتوفرة في مناطق واسعة، مما انعكس ذلك سلباً على ضعف فرص تحقيق التنمية المكانية في مناطق المحافظة المتخلفة صناعياً.

ثالثاً:- وجود إهمال كبير للقطاع الصناعي العام في المحافظة، ولاسيما بعد احتلال العراق ٢٠٠٣، على الرغم من انه يضم مؤسسات صناعية كبيرة ومهمة، مثل صناعة الاسمنت التي تعد من الأنشطة الاقتصادية المهمة، وهذا يشكل جانباً سلبياً في مجال تطوير مثل هذه الأنشطة، على الرغم من أهميتها الكبيرة في مجال تحقيق التنمية المكانية، بعد القطاع الصناعي العام هو الرائد في هذا المجال، إذ تتوفر لديه الإمكانيات المادية اللازمة لتطوير المناطق المتخلفة اقتصادياً.

رابعاً:- إن معظم الأنشطة الصناعية المتوطنة في المحافظة هي ذات طابع استهلاكي، لذلك نجد تركزها الواضح في مناطق الأسواق الرئيسية ولاسيما قضاء الموصل الذي استحوذ على (٧٦%) من إجمالي عدد المنشآت الصناعية البالغ عددها (٢٥) منشأة صناعية لعام ١٩٩٨، إذ شكل عامل السوق . مع توفر المقومات الأخرى للتوطن ولاسيما خدمات البُنى الارتكازية . أهم العوامل التي أدت إلى زيادة التركز الصناعي في قضاء الموصل على حساب بقاء مناطق واسعة من المحافظة متخلفة صناعياً.

خامساً:- ان مستوى تطور الأنشطة التابعة للصناعات الإنشائية، ومدى إسهامها في تعزيز فرص تحقيق التنمية المكانية، ما يزال اقل بكثير مما هو متاح من مؤهلات تنموية (طبيعية، بشرية، اقتصادية) تتوفر بأحجام اقتصادية يمكن استثمارها باتجاه تطوير مناطق واسعة من المحافظة ما زالت متخلفة صناعياً.

لذلك، وفي ضوء هذه المعطيات، وباتجاه الإسهام في تطوير الصناعات الإنشائية، وتعزيز فرص مساهمتها في تحقيق التنمية المكانية في المحافظة، فانه ينبغي ان يؤخذ في الاعتبار التوجهات المستقبلية الآتية:

أولاً:- تتوفر في محافظة نينوى العديد من المؤهلات الجغرافية التنموية (طبيعية، بشرية، اقتصادية) وبأحجام اقتصادية قابلة للأستثمار الصناعي، ولاسيما المواد الخام اللازمة لتوطن الصناعات الإنشائية (جدول رقم٩)، لذلك ينبغي أن تكون هذه المؤهلات التنموية مرتكزات مهمة للتوجهات التنموية الجديدة في المحافظة، من خلال العمل على استثمارها في توطن أنشطة صناعية جديدة، في المناطق المتخلفة صناعياً من محافظة نينوى.

ثانياً:- التأكيد على أهمية دور القطاع الصناعي العام في توطن الأنشطة الصناعية الجديدة في المناطق المتخلفة من المحافظة، لكونه القطاع الرائد في مجال تحقيق التنمية المكانية في هذه المناطق، من خلال قدرته على توفير متطلبات التوطن اللازمة لأي نشاط صناعي، ولاسيما خدمات البُنى الارتكازية التي تفتقر إليها مناطق المحافظة المتخلفة، إذ يتفوق دور القطاع العام على القطاع الخاص في هذا المجال، كما إن الاعتماد على دور القطاع الخاص فقط، سيزيد من الهوة الإنمائية بين مناطق التركز الصناعي (قضاء الموصل) والمناطق الأخرى المتخلفة صناعياً في المحافظة، وذلك لان مبدأ الربح الاقتصادي الذي يعتمد عليه القطاع الخاص، يجعل مناطق التركز الصناعي أكثر جذباً للمشاريع الصناعية الجديدة، بهدف الاستفادة من الوفورات الاقتصادية المتحققة في هذه المناطق، ومن هذا المنطلق، ينبغي التركيز على إعطاء القطاع العام الأولوية في تطوير المناطق المتخلفة صناعياً.

ثالثاً:- تحقيق الترابط بين الأنشطة الصناعية ومراكز البحث العلمي، ولاسيما الجامعة والمعاهدة التقنية في المحافظة، من اجل تطوير تلك الأنشطة وتوفير الكوادر الفنية اللازمة من القوى العاملة من حيث الكم والنوع.

رابعاً:- الاهتمام بتوفير الدعم اللازم لمؤسسات القطاع العام المتوطنة في المحافظة، ولاسيما صناعة الاسمنت التي تتميز بها المحافظة ولاسيما قضائي الموصل

وسنجار، بعدها أنشطة اقتصادية ذات أهمية مزدوجة، من حيث حاجة القطر الماسة لمنتجات هذه الصناعة، ويمكن أن تصبح هذه الصناعة أنشطة اقتصادية أساسية ذات طابع تصديري إذا ما تم تطويرها بهذا الاتجاه.

خامساً:- تشجيع ودعم الاستثمار الصناعي في القطاع الصناعي الخاص في المناطق المتخلفة من المحافظة من خلال خلق مناخ استثماري ملائم لجذب مثل هذه الاستثمارات، وهذا يتطلب اتخاذ إجراءات تشجيعية تسهم في تحقيق هذا الهدف، وذلك من خلال تطوير خدمات البُنى الارتكازية في المناطق المتخلفة، وتقديم القروض المالية اللازمة والإعفاءات الضريبة لأصحاب المشاريع الصناعية، فضلاً عن ذلك توفير الحماية الكمركية للإنتاج الصناعي وتخصيص المساحات اللازمة من الأراضي لكل نشاط صناعي.

سادساً:- الاهتمام بتوسيع القاعدة الصناعية وتطويرها للصناعات الإنشائية في محافظة نينوى ، بحيث تُسهم منتجاتها في سد حاجة المحافظة والقطر كمرحلة أولى، والإسهام في تطوير هذه الصناعة لتصبح أنشطة اقتصادية (أساسية) ذات طابع تصديري تُسهم في تحقيق الاستغلال الأمثل للمؤهلات التنموية المتاحة، وتحقيق تغيرات تنموية ايجابية في الهيكل المكاني للمحافظة.

جدول رقم (١) : تحديد اتجاهات التوطن للصناعات الإنشائية في محافظة نينوى والقطر للمدة ١٩٨٠ -٢٠٠١

المحافظة / القطر	المؤشرات الصناعية	السنوات					معدل النمو السنوي المركب عن سنة الأساس ١٩٨٠			
		١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠١	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠١
محافظة نينوى	عدد المنشآت	٢٠	١٥	٤٠	٢٥	٢٨	-٥,٦	٧,٢	١,٥	١,٦
	عدد العاملين	٢٧٤٠	٣٢٧٥	٣٤٦٠	١٥٠٦	٢١٢٦	٣,٦	٢,٤	-٣,٩	-١,٢
	الأجور*	٣٣٢٧	٣٤٤١	١٩٩٧	٨٩	٥٣١	٠,٧	-٤,٩	-٢١,٤	-٨,٤
	القيمة المضافة*	١٠٠٧٧	٨٦٩١	٧١٠٢	٤٢٤	٢٣٨٥	-٢,٩	-٣,٤	-١٩	-٦,٦
القطر	عدد المنشآت	٣٦٦	٢٢٥	١٨٥	١٥٢	٢٣٤	-٩,٣	-٦,٦	-٥,٧	-٢,١
	عدد العاملين	٣٤٤٧٠	٣٢٣٩٣	٢٣٠٣٥	١٥٦٤٣	٢٤٢٦٤	-١,٢	-٤	-٥,١	-١,٧
	الأجور*	٣٠٦٤١	٣٨٩٣٥	١٥١٢٠	١١٧٠	٦٧٦٤	٥	-٦,٨	-١٩,٧	-٧
	القيمة المضافة*	٧٤٨٢٣	١٠٧١٦٣	٣٦٧٩١	٢١٤٦	١٦٥٠٨	٧,٤	-٧	-٢١	-٧
نسبة المحافظة للقطر	عدد المنشآت	%٦	%٧	%٢٢	%١٧	%١٢				
	عدد العاملين	%٨	%١٠	%١٥	%١٠	%٩				
	الأجور*	%١١	%٩	%١٣	%٨	%٨				
	القيمة المضافة*	%١٤	%٨	%١٩	%٢٠	%١٥				

المصدر:- جمهورية العراق-وزارة التخطيط- الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج الإحصاء الصناعي السنوي للمنشآت الصناعية الكبيرة لمحافظة نينوى والقطر للمدة ١٩٨٠-٢٠٠١ ، غير منشور.

* الأجور + القيمة المضافة = ١٠٠٠ دينار بالأسعار الثابتة.

جدول رقم (٢)

تحديد نوع وطبيعة اتجاهات توطن الصناعات الإنشائية في محافظة نينوى للمدة ١٩٨٠-١٩٩٨ *

الأنشطة الصناعية	عدد المنشآت				عدد العاملين				الأجور*				القيمة المضافة*			
	١٩٨٠	%	١٩٩٨	%	١٩٨٠	%	١٩٩٨	%	١٩٨٠	%	١٩٩٨	%	١٩٨٠	%	١٩٩٨	%
صناعة الاسمنت	٢	%١٠	٣	١٢	١٩٤٨	٧١,١	١٠٣٦	٨٢	٢٦٢٢	٧٩	١١٣	٨٧	٨٢٣٤	٨١,٧	٨١٣	%٩٥,٥
صناعة المنتجات الكونكريتية	١	٥	١٦	٦٤	١٠	٠,٤	٦٣	٥	٢٧	١	٣	٢	٣٥	٠,٤	١٨	٢,١
صناعة الكاشي والموزائيك	١٤	٧٠	٣	١٢	١٦٦	٦,١	٩٦	٨	١٧١	٥	١٢	٩	٢٦٧	٢,٦	١٤	١,٧
صناعة تقطيع الأحجار وصقلها	٢	١٠	٢	٨	١٥	٠,٥	١٤	١	٢٧	١	١	١	٤٤	٠,٤	٤	٠,٥
صناعة البناء الجاهز	١	٥	١	٤	٦٠١	٢١,٩	٤٧	٤	٤٨٠	١٤	١	١	١٤٩٧	١٤,٩	٢	٠,٢
مجموع الصناعات الإنشائية	٢٠	%١٠٠	٢٥	%١٠٠	٢٧٤٠	%١٠٠	١٢٥٦	%١٠٠	٣٣٢٧	%١٠٠	١٣٠	%١٠٠	١٠٠٧٧	%١٠٠	٨٥١	%١٠٠
% من القطاع الصناعي في المحافظة	%٢٠		%٤٤		%٢٥		%٣٦		%٢٥		%٣٠		%٤١		%٤٦	
مجوع القطاع الصناعي في المحافظة	١٠٠		٥٧		١١٠٩٢		٣٤٩١		١٣٠٨٧		٤٢٧		٢٤٣٤٧		١٨٥٤	

المصدر:- جمهورية العراق- وزارة التخطيط- الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الإحصاء الصناعي نتائج الإحصاء الصناعي السنوي للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة نينوى للمدة ١٩٨٠-١٩٩٨ غير منشورة،

* الأجور+ القيمة المضافة= ١٠٠٠ دينار بالأسعار الثابتة.

* اعتمد الباحث المدة ١٩٨٠-١٩٩٨ لتوفر البيانات اللازمة لمتطلبات البحث وعدم إمكانية الحصول عليها للسنوات اللاحقة.

جدول رقم (٣)

تحديد معدل الأهمية النسبية للأنشطة التابعة للصناعات الإنشائية في محافظة نينوى للمدة ١٩٨٠-١٩٩٨

الأنشطة الصناعية	١٩٨٠		١٩٩٨	
	معدل الأهمية النسبية	المرتبة	معدل الأهمية النسبية	المرتبة
صناعة الاسمنت	%٦٠	١	%٦٩	١
صناعة المنتجات الكونكريتية	%٢	٥	%١٨	٢
صناعة الكاشي والموزائيك	%٢١	٢	%٨	٣
صناعة تقطيع الأحجار وصقلها	%٣	٤	%٣	٤
صناعة البناء الجاهز	١٤	٣	%٢	٥
المجموع	%١٠٠		%١٠٠	

المصدر:- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم (٢)

جدول رقم (٤)

المنشآت الصناعية التابعة لصناعة الاسمنت في محافظة نينوى

ت	اسم المنشأة الصناعية	القطاع	الموقع	النشاط الرئيسي
١	معمل سمنت بادوش	عام	قضاء الموصل	إنتاج الاسمنت
٢	معمل سمنت حمام العليل	عام	قضاء الموصل	إنتاج الاسمنت
٣	معمل سمنت سنجار	عام	قضاء سنجار	إنتاج الاسمنت

المصدر: جمهورية العراق- مجلس الوزراء- هيئة التخطيط- الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الإحصاء الصناعي، دليل المنشآت الصناعية الكبيرة العاملة في محافظة نينوى لعام ١٩٩٨.

-جمهورية العراق- مجلس الوزراء -هيئة التخطيط- الجهاز المركزي للإحصاء/فرع نينوى- قسم الإحصاء الصناعي.

جدول رقم (٥)

المنشآت الصناعية التابعة لصناعة المنتجات الكونكريتية في محافظة نينوى

ت	اسم المنشأة الصناعية	القطاع	الموقع	النشاط الرئيسي
١	شركة الرافدين للكتل الخرسانية وغربلة وتكسير الحصى والرمل المحدودة	خاص	الموصل/المركز/ المنطقة الصناعية الملوثة	إنتاج البلوك وغربلة وتكسير الحصى والرمل
٢	معمل بلوك العلا	خاص	حمدانية/ برطلة	إنتاج البلوك
٣	معمل بلوك السلمان	خاص	قضاء الموصل	إنتاج البلوك
٤	شركة دجلة لإنتاج المواد الإنشائية	خاص	الموصل/ساحل أيسر/ المنطقة الصناعية الملوثة	إنتاج البلوك
٥	شركة الباز لإنتاج البلوك المحدودة	خاص	الموصل/ ساحل أيسر / المنطقة الصناعية الملوثة	إنتاج البلوك
٦	شركة النور لإنتاج المواد الإنشائية	خاص	الموصل/المنطقة الصناعية الملوثة	إنتاج البلوك
٧	شركة بلوك وأنابيب الوحدة	خاص	الموصل/المنطقة الصناعية الملوثة	إنتاج البلوك
٨	شركة الخليج العربي لإنتاج كتل الكونكريت	خاص	الموصل/ساحل أيسر/ المنطقة الصناعية الملوثة	إنتاج البلوك
٩	شركة العربي لإنتاج الكتل الخرسانية المحدودة	خاص	الموصل/ساحل أيسر/ المنطقة الصناعية الملوثة	إنتاج البلوك

ت	اسم المنشأة الصناعية	القطاع	الموقع	النشاط الرئيسي
١٠	شركة المثنى لإنتاج المواد الإنشائية	خاص	حمدانية/ برطلة	إنتاج البلوك
١١	شركة الأخوان للإنتاجات الخرسانية	خاص	حمدانية/ برطلة	إنتاج البلوك
١٢	شركة بلوك الأندلس المحدودة	خاص	قضاء تلكيف	إنتاج البلوك
١٣	شركة المشرق لإنتاج المواد الإنشائية المحدودة	خاص	الموصل/ساحل أيسر/ المنطقة الصناعية الملوثة	إنتاج البلوك
١٤	شركة بلوك الموصل المحدودة	خاص	الموصل/ساحل أيسر/ المنطقة الصناعية الملوثة	إنتاج البلوك
١٥	شركة الأصدقاء لإنتاج المواد الإنشائية	خاص	حمدانية/ برطلة	إنتاج البلوك
١٦	شركة أم الربيعين لإنتاج البلوك	خاص	الموصل/ساحل أيسر/ المنطقة الصناعية الملوثة	إنتاج البلوك

المصدر:- جمهورية العراق- مجلس الوزراء- هيئة التخطيط- الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الإحصاء الصناعي، استمارات الإحصاء السنوي للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة نينوى لعام ١٩٩٨، غير منشور.

-جمهورية العراق- مجلس الوزراء- هيئة التخطيط- الجهاز المركزي للإحصاء/ فرع نينوى- قسم الإحصاء الصناعي.

جدول رقم (٦)

المنشآت الصناعية التابعة لصناعة الكاشي والموزائيك في محافظة نينوى

ت	اسم المنشأة الصناعية	القطاع	الموقع	النشاط الرئيسي
١	شركة الخازر لإنتاج المواد الإنشائية المساهمة	مختلط	الحمدانية/ الخازر / طريق الخارز- أربيل	إنتاج الكاشي
٢	شركة كاشي الأنوار	خاص	موصل/موصل جديدة/ ساحل أيمن	إنتاج الكاشي
٣	شركة أربيل لإنتاج الكاشي المحدودة	خاص	موصل/ ساحل أيسر/المنطقة الصناعية الملوثة	إنتاج الكاشي والموزائيك

المصدر:- جمهورية العراق- مجلس الوزراء- هيئة التخطيط- الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الإحصاء الصناعي، استمارات الإحصاء السنوي للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة نينوى لعام ١٩٩٨، غير منشور.

-جمهورية العراق- مجلس الوزراء- هيئة التخطيط- الجهاز المركزي للإحصاء/ فرع نينوى- قسم الإحصاء الصناعي.

جدول رقم(٧)

المنشآت الصناعية التابعة لصناعة تقطيع الأحجار وصقلها في محافظة نينوى

ت	اسم المنشأة الصناعية	القطاع	الموقع	النشاط الرئيسي
١	شركة الخليل لإنتاج الحلان والمرمر	خاص	موصل/ساحل أيسر/ المنطقة الصناعية الملوثة	انتاج الحلان
٢	شركة حلان ومرمر الشهامة المحدودة	خاص	موصل/ساحل أيسر/ المنطقة الصناعية الملوثة	انتاج الحلان

المصدر:- جمهورية العراق- مجلس الوزراء- هيئة التخطيط- الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الإحصاء الصناعي، استمارات الإحصاء السنوي للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة نينوى لعام ١٩٩٨، غير منشور.

جدول رقم (٨)

تحديد التوزيع الجغرافي والأهمية النسبية للصناعات الإنشائية في محافظة نينوى لعام ١٩٩٨

الاقضية	الأنشطة الصناعية	المؤشرات الصناعية								المعدل (%)	المرتبة
		عدد المنشآت	%	عدد العاملين	%	الأجور (١٠٠٠ دينار)*	%	القيمة المضافة (١٠٠٠ دينار)*	%		
قضاء الموصل	صناعة الاسمنت *	٣	%١٢	١٠٣٦	%٨٢,٦	٢٢٥٨٤٨	%٨٦,٨	١٦٢٣٦٣٢	%٩٥,٥	%٦٩,٢	١
	صناعة المنتجات الكونكريتية	١١	%٤٤	٤٤	% ٣,٥	٣٧٦٣	% ١,٤	٢٢٧٣٤	% ١,٣	%١٢,٦	٢
	صناعة الكاشي والموزائيك	٢	%٨	٩	% ٠,٧	٩٧٢	% ٠,٤	٣٤٤٩	%٠,٢	% ٢,٣	٦
	صناعة تقطيع الاحجار وصقلها	٢	%٨	١٤	% ١,١	٢٣١١	% ٠,٩	٨٤٢٦	%٠,٥	% ٢,٦	٥
	صناعة البناء الجاهز	١	%٤	٤٧	% ٣,٧	١٦٩٨	% ٠,٧	٣٨٦٠	%٠,٢	%٢,٢	٧
	مجموع القضاء	١٩	%٧٦	١١٥٠	%٩١,٦	٢٣٤٥٩٢	%٩٠,٢	١٦٦٢١٠١	%٩٧,٧	%٨٨,٩	١
قضاء الحمدانية	صناعة المنتجات الكونكريتية	٤	%١٦	١٥	%١,٢	١٣٣٧	%٠,٥	٩٧٦٠	% ٠,٦	%٤,٦	٤
	صناعة الكاشي والموزائيك	١	%٤	٨٧	% ٦,٩	٢٣٧٧٠	%٩,١	٢٥٢٩١	%١,٥	%٥,٤	٣

*** تتضمن صناعة الاسمنت ثلاثة معامل كما بينا ذلك، أثنان في قضاء الموصل والثالث في قضاء سنجار، وتتبع إدارة جميع هذه المعامل للشركة العامة للإسمنت الشمالية في قضاء الموصل (مركز المحافظة)، وتقوم الشركة بإصدار المعلومات بصورة إجمالية عن جميع هذه المعامل وليس على مستوى المعمل أو القضاء، مما تعذر على الباحث الحصول على المعلومات اللازمة لصناعة الإسمنت على مستوى كل قضاء.**

	مجموع القضاء	٥	%٢٠	١٠٢	% ٨,١	٢٥١٠٧	%٩,٦	٣٥٠٥١	%٢,١	% ١٠	٢
قضاء تلكيف	صناعة المنتجات الكونكريتية	١	%٤	٤	% ٠,٣	٥٤٠	% ٠,٢	٢٦٤٣	% ٠,٢	%١,١	٨
	مجموع القضاء	١	%٤	٤	% ٠,٣	٥٤٠	%٠,٢	٢٦٤٣	%٠,٢	%١,١	٣
مجموع الصناعات الإنشائية		٢٥	١٠٠ %	١٥٢٦	% ١٠٠	٢٦٠٢٣٩	% ١٠٠	١٦٩٩٧٩٥	١٠٠ %	% ١٠٠	

المصدر: جمهورية العراق- وزارة التخطيط- الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج الإحصاء الصناعي السنوي (استمارات الإحصاء السنوي) للمنشأت الصناعية الكبيرة في محافظة نينوى لعام ١٩٩٨،غير منشورة.

* الأجور +القيمة المضافة= ألف دينار بالأسعار الجارية.

جدول رقم (٩)

التوزيع الجغرافي للخامات والرواسب المعدنية واحتياطياتها في محافظة نينوى ونسبتها من القطر لعام ١٩٩٢

نوع الرواسب	المنطقة	احتياطي القطر (مليون طن)	احتياطي المحافظة (مليون طن)	نسبة المحافظة للقطر %	اهميتها الصناعية
الجبس	القرويلي، القوسيان	١٣٠	٤٨,٥	%٣٧	صناعة الجص والاسمنت
الكلس	بادوش، دامرجي، سنجار،حمام العليل	٦٤٤٥	١٧٦	%٣	صناعة الاسمنت وصناعات كيمياوية
أطيان الاسمنت	الكسك، تل البنات	٤٤٨	٤٤,٤	%١٠	صناعة الاسمنت
أطيان الطابوق	الموصل	٢٨٦	لم يقدر		صناعة الطابوق
الدولومايت	بعشيقة	٣٣٠	لم يقدر		صناعة الزجاج والطابوق الناري
الحصى والرمال مليون /م٣	حمام العليل، كتيش، زنكل	٢١٩٦	٩,١	%٠,٤١	صناعات انشائية (المواد الكونكريتية ومواد البناء)

المصدر :- جمهورية العراق – وزارة التخطيط – هيئة التخطيط الإقليمي، التوزيع المكاني للموراد المعدنية في القطر وأساليب تحقيق الاستغلال المتوازن للأرض، خطة دراسات الوزارة لعام ١٩٩٢، دراسة رقم ٩٦٦، أيلول – ١٩٩٢، ص١٣-١٩، دراسة غير منشورة،

جدول رقم (١٠)

تحديد معامل الكم الصناعي لفروع النشاط الصناعي التحويلي في محافظة نينوى للسنوات ٢٠٠١، ٢٠٠٥

الفروع الصناعية	المؤشرات الصناعية											
	٢٠٠١						٢٠٠٥					
	عدد العاملين	%	القيمة المضافة (•)	%	معامل الكم الصناعي	المرتبة	عدد العاملين	%	القيمة المضافة (•)	%	معامل الكم الصناعي	المرتبة
الصناعات الغذائية	١٣٤١	١١٧	٣٠٥٢٢٩٦	١٤٧,٨	١٣٢,٤	٣	٥٣١٤	٢٧٦	١٨٩٩١٨	٥٦٢,٢	٤١٩,١	١
الصناعات النسيجية	٢٦٩٩	٢٣٥,٥	١٣٨٥٥٦٩	٦٧,١	١٥١,٣	٢	٢٣٠٤	١١٩,٦	-١١١٣	-٣,٣	٥٨,١٥	٣
الصناعات الخشبية	٢١٧	١٩	٤٨٠٣٣	٢,٣	١٠,٦٥	٦	٨٥	٤,٤	-٤٣٧	-١,٣	١,٥٥	٥
الصناعات الورقية	١٩٤	١٧	٢٥٨٦٤٦	١٢,٥	١٤,٧٥	٥	١٢٦	٦,٥	١٢٨	٠,٤	٣,٤٥	٤
الصناعات الكيمياوية	٢٩٩	٢٦	١٠٩٥٥٣٣	٥٣	٣٩,٥	٤	١٦	٠,٨	٢٠	٠,١	٠,٤٥	٦
الصناعات الإنشائية	٢١٢٦	١٨٥,٥	٦٥٥٤١٥٩	٣١٧,٣	٢٥١,٤	١	٣٧٠٨	١٩٢,٥	١٤١٦٠	٤١,٩	١١٧,٢	٢
مجموع القطاع الصناعي	٦٨٧٦	٦٠٠	١٢٣٩٤٢٣٦	٦٠٠	٦٠٠		١١٥٥٣	٦٠٠	٢٠٢٦٧٦	٦٠٠	٦٠٠	
المتوسط الحسابي	١١٤٦		٢٠٦٥٧٠٦				١٩٢٦		٣٣٧٧٩			

المصدر:- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على...

جمهورية العراق – وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج الإحصاء الصناعي السنوي للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة نينوى للسنوات ٢٠٠١، ٢٠٠٥، غير منشورة.

* القيمة المضافة = ١٠٠٠ دينار بالأسعار الجارية.

خارطة رقم (١)

التوزيع الجغرافي للصناعات الانشائية ضمن اقضية محافظة نينوى

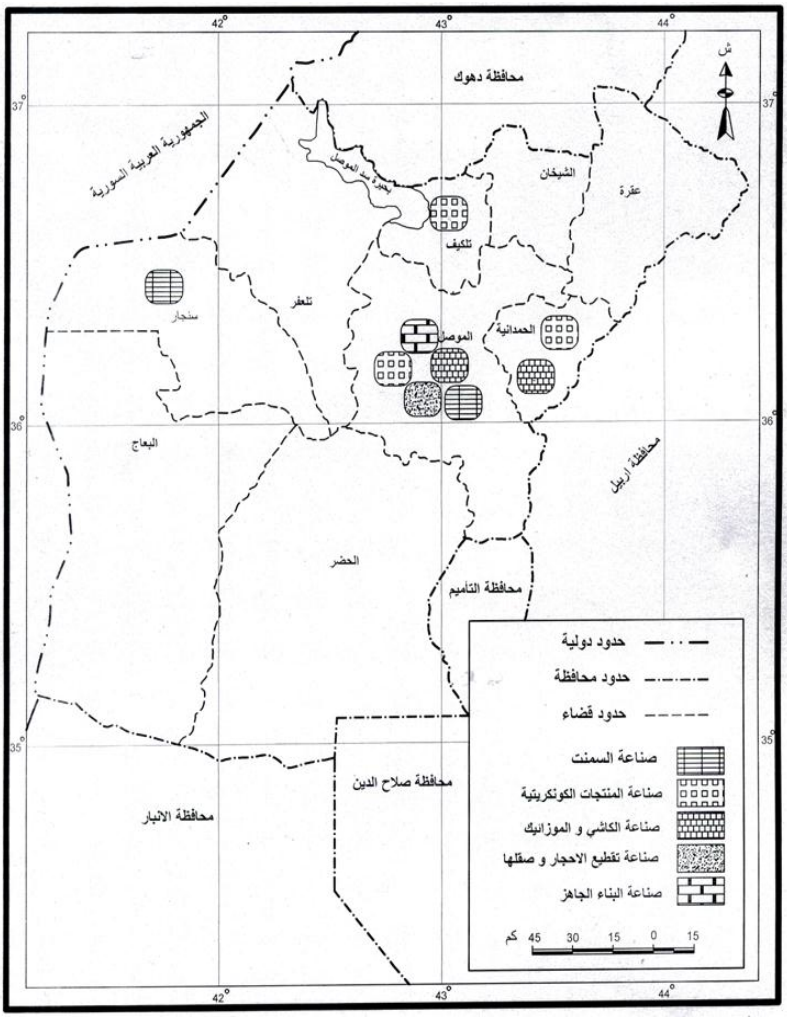

المصدر: الخارطة من عمل الباحث بالاعتماد على :

- جمهورية العراق، وزارة الري، الهيئة العامة للمساحة، خارطة محافظة نينوى الادارية، مقياس ١ : ٥٠٠٠٠٠، بغداد، ١٩٩٩.
- جدول رقم (٨)

شكل رقم (١) : تطور الأهمية النسبية للصناعات الإنشائية في محافظة نينوى للسنوات ١٩٨٠-١٩٩٨

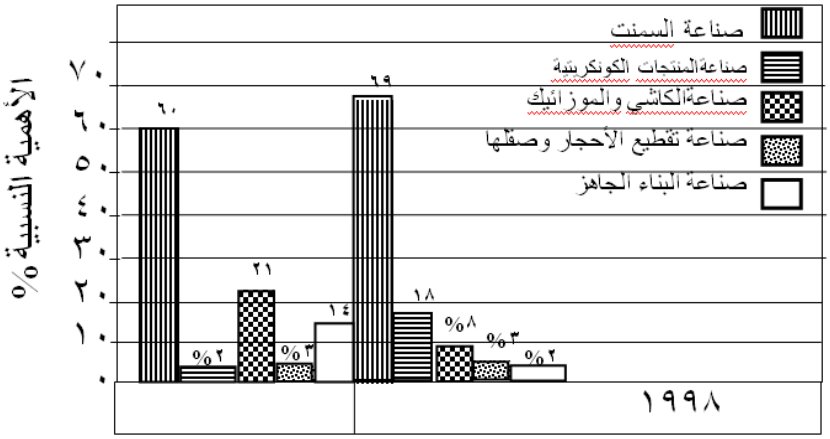

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم ٣.

شكل رقم (٢) : توزيع الصناعات الانشائية في أقضية محافظة نينوى وفق معدل الاهمية النسبية لعام ١٩٩٨

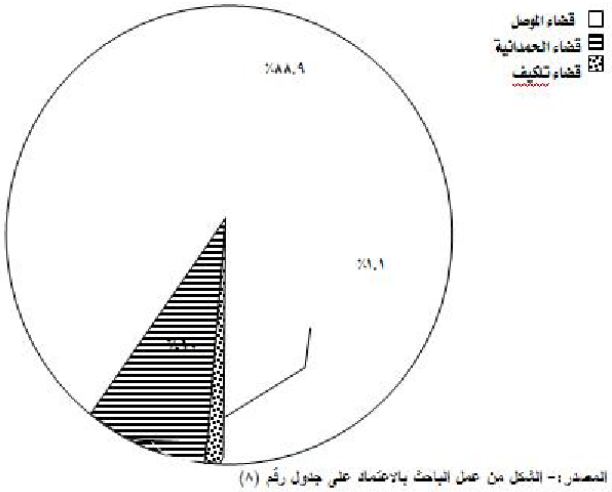

الهوامش

(١) جمهورية العراق– وزارة المالية –المصرف الصناعي العراقي (شركة عامة)، تقارير المصرف السنوية للسنوات ١٩٨٠،١٩٨٥، غير منشورة.

(٢) جمهورية العراق– وزارة التخطيط – هيئة التخطيط الأقليمي، تقييم نمط التوزيع المكاني والقطاعي لمجمل استثمارات الفترة ١٩٨١ –١٩٨٥، دراسة غير منشورة.

(٣) جمهورية العراق – وزارة التخطيط– الجهاز المركزي للإحصاء– مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج الإحصاء الصناعي السنوي للمنشآت الصناعية الكبيرة لمحافظة نينوى والقطر للمدة ١٩٨٠–١٩٨٥، غير منشورة.

(٤) المصدر نفسه لسنة ٢٠٠٥.

(*) المقياس الدولي للتصنيف الصناعي: international Standard Industrial classification of All Economic Activities.

(٦) جمهورية العراق– وزارة التخطيط– هيئة التخطيط الإقليمي، التوزيع المكاني للموارد المعدنية في القطر وأساليب تحقيق الاستغلال المتوازن للأرض، خطة دراسات الوزارة لعام ١٩٩٢، دراسة رقم ٩٦٦،أيلول، ١٩٩٢ ص ١٣–١٨. دراسة غير منشورة.

(٧) جمهورية العراق، مجلس الوزراء – هيئة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء/ فرع نينوى – قسم الإحصاء الصناعي.

(٨) جمهورية العراق، وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء – مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج الإحصاء الصناعي السنوي للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة نينوى لعام ٢٠٠٥، غير منشورة.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) جمهورية العراق– وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء–دائرة الإحصاء السكاني ـ نتائج التعداد العام لسكان محافظة نينوى لعام ١٩٩٧، غير منشورة.

(*) يتم حساب معامل الكم الصناعي على النحو الآتي:

١. احتساب المتوسط الحسابي لمتغير (عدد العاملين) بقسمة إجمالي المتغير على عدد الفروع الصناعية في الاقليم.

٢. احتساب المتوسط الحسابي لمتغير (القيمة المضافة) بقسمة إجمالي المتغير على عدد الفروع الصناعية في الاقليم.

٣. احتساب النسبة المئوية (%) لكل فرع صناعي، بقسمة متغير عدد العاملين لكل فرع صناعي على المتوسط الحسابي للمتغير.

٤. احتساب النسبة المئوية (%) لكل فرع صناعي، بقسمة متغير القيمة المضافة لكل فرع صناعي على المتوسط الحسابي للمتغير.

٥. جمع ناتج الفقرة ٣ + ٤ لكل فرع صناعي ويتم تقسيمه على (٢) لنحصل على معامل الكم الصناعي لكل فرع صناعي.

المصدر: سلطان فولى حسن، المواقع الصناعية في أفريقيا... دراسة في التحليل الكمي والتوزيع الجغرافي، المجلة الجغرافية العربية، العدد (٣٠)، ١٩٩٧، ص١٧٨.

قائمة المصادر

١. سلطان فولى حسن، المواقع الصناعية في أفريقيا... دراسة في التحليل الكمي والتوزيع الجغرافي، المجلة الجغرافية العربية، العدد (٣٠)، ١٩٩٧.
٢. جمهورية العراق– وزارة المالية– المصرف الصناعي العراقي (شركة عامة)، تقارير المصرف السنوية للسنوات ١٩٨٠، ١٩٨٥، غير منشورة.
٣. جمهورية العراق – وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج الإحصاء الصناعي السنوي للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة نينوى والقطر للمدة ١٩٨٠–٢٠٠٥، (غير منشورة).
٤. جمهورية العراق – وزارة التخطيط – هيئة التخطيط الإقليمي، تقييم نمط التوزيع المكاني والقطاعي لمجمل استثمارات الفترة ١٩٨١– ١٩٨٥، (دراسة غير منشورة).
٥. جمهورية العراق – وزارة التخطيط – هيئة التخطيط الإقليمي، التوزيع المكاني للموارد المعدنية في القطر وأساليب تحقيق الاستغلال المتوازن للأرض، خطة دراسات الوزارة لعام ١٩٩٢، دراسة رقم ٩٦٦، أيلول – ١٩٩٢، (دراسة غير منشورة).
٦. جمهورية العراق– وزارة التخطيط– الجهاز المركزي للإحصاء– دائرة الإحصاء السكاني، نتائج التعداد العام لسكان محافظة نينوى لعام ١٩٩٧، غير منشورة.
٧. جمهورية العراق – وزارة التخطيط – مجلس الوزراء – هيئة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء . مديرية الإحصاء الصناعي، استمارات الإحصاء الصناعي السنوي للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة نينوى لعام ١٩٩٨ (غير منشورة).

٨. جمهورية العراق – مجلس الوزراء – هيئة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء . مديرية الإحصاء الصناعي، دليل المنشأت الصناعية الكبيرة العاملة في محافظة نينوى لعام ١٩٩٨، (غير منشور).
٩. جمهورية العراق – وزارة الري – الهيئة العامة للمساحة، خارطة محافظة نينوى الإدارية بمقياس ١:٥٠٠,٠٠٠، بغداد، ١٩٩٩.
١٠. جمهورية العراق – مجلس الوزراء – هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء/ فرع نينوى – قسم الإحصاء الصناعي.

Abstract

The importance of industry is marked by its great role in achieving the spatial development within the under developed regions. This can be achieved by the participation of industrial activities in implementing the optimum utilization of the available developing qualifications and implementing an increase in the income of the region as well as solving the economic and social problems that the under developed regions suffer from in view of the fact that the industrialization is the decisive factor in solving these problems.

So, the importance of the subject (The Geographical Analysis of the Constructional Industry in Nineveh Governorate) is marked by the relative importance that the constructional industries sector have within the industrial structure of Nineveh Governorate in comparison with other industrial sectors, in addition to the role that the this sector can play in the field of implementing the spatial development. Thereupon, the aim of the research focuses on marking the economic importance that the constructional industry have within the industrial structure of the Governorate by using some of the industrial indicators and quantitative methods that serve the aim of the research and participate in marking the future

importance of this industrial sector. All the adopted indicators and quantitative methods prove that the constructional industries have great economic importance that exceeds the importance of other activities within the industrial structure of the Governorate. In the light of future directions, there is a need to develop this sector towards consolidating the chances of achieving the spatial development within the under developed regions in the Governorate.